

الطلب ، وذلك بإعطاء ثم حكم واو الجمع<sup>(١)</sup> . واختار أيضاً ما صرح به ابن مالك من مرادفة (حتى) الداخلة على المضارع المنصوب لـ (إلا في الاستثناء)<sup>(٢)</sup> . واستحسن ما ذهب إليه ابن مالك وهو أن «حتى» إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض فرقاً بينها وبين الجارة وقال عنه : وهو حسن<sup>(٣)</sup> . وعارضه فيما ذهب إليه من جواز استعمال «عَلَّ» بمعنى فوق مضافاً<sup>(٤)</sup> . وبما أثار استغراب ابن هشام ما ذكره ابن مالك في شرح العمدة أن الفعل قد يجزم بعد «لعل» عند سقوط الفاء وعلق عليه بقوله : «وهو غريب»<sup>(٥)</sup> .

ولم يقبل ما ذهب إليه أن «ما» استفهامية ، و«ذا» زائدة في نحو «ماذا صنعت» وعلق على ذلك بقوله : وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الألف في نحو «لم ذا جئت» والتحقق أن الأسماء لا تزداد<sup>(٦)</sup> .

(١) مغني اللبيب ١/١٢٧ .

(٢) مغني اللبيب ١/١٣٤ .

(٣) مغني اللبيب ١/١٣٦ .

(٤) مغني اللبيب ١/١٦٦ .

(٥) مغني اللبيب ١/١٦٧ .

(٦) مغني اللبيب ١/٣٣٤ .